مركز البحر الأحمر
للدراسات السياسية والأمنية
Red sea center
for political and security studies

مركز البحر الأحمر للدراسات السياسية والأمنية

ورقة سياسية بعنوان:

السياسة الخارجية السعودية..خطوات نحو المستقبل

قرارات جريئة لاحتواء أزمات المنطقة ورؤية طموحة لتحقيق مكاسب استراتيجية على المدى البعيد

اعداد :

الدكتور محمد يحيى الدباء

مدير وحدة الدراسات السياسية في المركز.

ص٣/٤/٥

الحدث السياسي

السياسة الخارجية السعودية.. خطوات نحو المستقبل

قرارات جريئة لاحتواء أزمات المنطقة ورؤية طموحة لتحقيق مكاسب استراتيجية على المدى البعيد

د. محمد يحيى الدباء*

أظهرت السياسة الخارجية السعودية مرونة سياسية في تعاطيها مع العديد من ملفات المنطقة، والذي يعتبر تحول مذهل في السياسة الخارجية السعودية، ظهر جليًا عند تعاطيها مع ملف العلاقات الثنائية مع طهران، وكانت الرياض وطهران قد وقعتا اتفاقية ثنائية لإعادة تطبيع العلاقات الثنائية بينهما برعاية صينية، حيث شكل هذا الاتفاق تطور مفاجئ في سياق العلاقات بين البلدين، باعتباره خطوة جريئة وشجاعة للسياسة الخارجية السعودية، إلا أن البعض يرى أن توقيتها جاء في الوقت المناسب، حيث أن طبيعة العلاقات بين البلدين محكومة بجملة من العوامل الداخلية لمنظومة الحكم في البلدين، كما لعبت المتغيرات الإقليمية والضغوط الدولية، بالإضافة إلى التوازنات الدولية دور هام في التوصل لهذا الاتفاق.

لعقود مضت، ومن خلال تتبع السياق التاريخي للعلاقات بين البلدين، كانت العلاقات متذبذبة ومقطوعة أحيانًا، بين قطيعة ومواصلة، إلا أنها في العقد الأخير، فرضت واقع تصادمي في أكثر من بلد، حيث عمدت إيران من خلال أذرعها الميليشياوية في المنطقة على خلق صراع دموي في أكثر من بلد عربي، حيث أصبحت في مواجهة مباشرة وغير مباشرة مع السعودية، حيث أدى الصراع الدموى والانقلابات الميليشياوية الشيعية في المنطقة إلى إغراق المنطقة في فوضى عارمة واقتتال داخلي، دعمت إيران أذرعها الميليشياوية في المنطقة بالسلاح والمال، ما أدى إلى تمزيق المجتمعات العربية وخلفت الحرب وراءها مئات الآلاف

من القتلى والجرحي والمصابين، وشردت الملايين، ودمرت البنى التحتية لتلك الدول، وأدت إلى انهيار منظومتها الاقتصادية بشكل عام.

شكرًا لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لقد كان قرارًا حكيمًا وشجاعًا ينم عن حكمة ودهاء هكذا خطوة ذكية بتوقيع اتفاقية إعادة تطبيع العلاقات مع إيران، حيث وضعت الاتفاقية حدًا للفوضى في المنطقة، وأيًّا كانت تداعياتها، فإن انعكاساتها الإيجابية ستشمل جميع دول المنطقة، وهو ما سيعيد لها الأمن والاستقرار، ويضع حدًّا لمشروع تصدير الثورة الإيراني إلى المنطقة، والتركيز على تبادل المصالح مع الدول العربية الأخرى، ويمكن الرياض من التركيز والتفرغ لتحقيق الرؤية الطموحة ٢٠٣٠.

في سياق آخر، وعلى المستوى الدولي، وفي تطور آخر في سياق التوازنات الدولية، وسياسة الاستقطاب الدولية، استطاعت الرياض أن تمنح الصين دورًا حيويًا هامًا في التأثير في قضايا المنطقة، من خلال رعاية الاتفاقية الثنائية بينها وبين إيران، حيث تعتبر المنطقة تقليديًا ضمن مناطق النفوذ والاحتواء الأمريكية والبريطانية الغربية.. خطوة كهذه فتحت الباب لدول المنطقة لأن تعمل على تعدد خياراتها وتعاملاتها الدولية في التعامل مع عالم متعدد الأقطاب.

ويمكن قراءة الاتفاق برعاية الصين في سياقه الدولي وانعكاساته على مجمل العلاقات الدولية وتأثيراتها من خلال التالي:

أولًا: يعتبر الاتفاق تاريخي حيث كانت الصين ولعقود ماضية، منكفأة على الداخل، إلا من تدخلات خجولة في بعض الأماكن، والاتفاقية شجعت الصين وللمرة الأولى في تاريخها التدخل في حل الصراعات الإقليمية.

ثانيًا: الاتفاقية تتيح للصين فرصة للتمدد في الشرق الأوسط، وملئ الفراغ الذي تركتة السياسة الأمريكية والغربية في المنطقة، وبناء علاقات متكافئة وندية مع شعوب المنطقة، تقوم على المصالح المتبادلة والاستثمارات واحترام سيادة دول المنطقة.

ثالثًا: يعتبر الاتفاق بداية لحقبة جديدة من التأثير الدولي متعدد الأقطاب، حيث يشكل الاتفاق عصرًا جديدًا من العلاقات الدولية والتنافس والصراع بين الدول العظمى على النفوذ في المنطقة.

من ناحية أخرى، وفي سياق علاقاتها الإقليمية مع إيران، تدرك الرياض جيدًا حيثيات الصراع وأبعاده الداخلية والخارجية، ولذلك عملت الدبلوماسية السعودية على كبح جماح الفوضى التي تبناها ودعمها النظام الإيراني في المنطقة، والذي كان بمثابة المظلة للمؤامرات الغربية على المنطقة وثرواتها، وهو ما وضع النظام الإيراني أمام خيارات حرجة وحشره في زاوية ضيقة، بين خيارين، إما أن يتخلى عن الإرهاب ودعم الجماعات الشيعية الموالية له في المنطقة، أو تنتظره مشاكل لا حصر لها، فالوضع الاقتصادي في إيران شبه منهار، والغضب الشعبي يزداد يومًا بعد يوم ضد النظام، والنظام الحاكم يعيش في عزلة دولية، والاقتصاد شبه منهار. كل ذلك، فرض نفسه على صانع القرار في إيران أن يعيد قراءة الواقع السياسي والاقتصادي وعلاقته مع الشعب ومع دول الإقليم والعالم، وأن يتدارك نفسه قبل فوات الآوان، وهو مادفعه لتوقيع الاتفاقية. وتمثل الاتفاقية فرصة لاختبار حسن نوايا النظام الإيراني، وهناك اتفاقيات ملزمة، واستحقاقات دولية سواءً في تعاملاته مع أدواته وأذرعه الميليشياوية في المنطقة أو في تعاملاته الدولية، يجب عليه الإيفاء بها، وهناك ضمانات دولية بذلك يجب عليه الالتزام بها والوفاء بتعهداته.

كما يمكن قراءة الدوافع السعودية من وراء الخطوات الدبلوماسية الأخيرة لاحتواء الفوضى في المنطقة، فالدبلوماسية السعودية تعمل من خلال عدة مسارات سياسية على إنهاء الفوضى في المنطقة والتي بدأت مع ثورات الربيع العربي. وفي تحركاتها الدبلوماسية في المنطقة، عمدت الدبلوماسية السعودية من خلال الذهاب إلى صنعاء لمفاوضة الحوثيين والذهاب إلى دمشق وإعادته إلى الحضن العربي، بأن الرياض تعمل على احتواء الصراعات في المنطقة، وإعادة الأمن والاستقرار، من خلال كبح جماح الفوضى التي أشعلتها إيران عبر أدواتها وأذرعها في المنطقة، وغذتها المخابرات الغربية، وهي تهدف بهذا السلوك إلى إعادة الأمن والاستقرار للمنطقة، من خلال خفض التصعيد والتوتر في المنطقة.

ويتضح من خلال تتبع مسارات السياسة الخارجية السعودية إقليميًا، بأن سياستها تهدف إلى:

أولًا: تخفيف التوتر وتخفيض التصعيد في المنطقة، والعمل على تحييد واستيعاب حلفاء إيران في المنطقة.

ثانيًا: التفاهم مع الجماعات والأنظمة المارقة في المنطقة بهدف احتوائها، وإعادتها إلى الحضن العربي.

ثالثًا: لا يستبعد أن تفتح السعودية ملف التفاهمات مع أي جماعة أو نظام في المنطقة معارض لها سابقًا، وترى إمكانية إعادته إلى الحضن العربي.

رابعًا: الخطوات الدبلوماسية التي تقوم بها السياسة الخارجية السعودية تهدف إلى احتواء الأنظمة والجماعات المارقة والحليفة لإيران في المنطقة العربية، بهدف إعادة الأمن والاستقرار لدولها.

هذه النجاحات للدبلوماسية السعودية تضع السعودية كدولة محورية وهامة ليس إقليميًا فقط، بل ودوليًا، وهو ما يجعلها تسابق الريح لحجز مكانة مناسبة لها دوليًا، كدولة فاعلة ومؤثرة في المسرح الدولي، وكما هو معلوم بأن اقتصاد السعودية يعتبر أكبر اقتصاد في المنطقة، فهي تعمل بوتيرة عالية على تحقيق الرؤية الطموحة لولي العهد السعودي ٢٠٣٠، وهو ما يتيح لها التفرغ لتحقيق هذه الرؤية، والتي تتطلع لتحقيقها مستقبلًا كبعد استراتيجي على المدى البعيد.

إجمالًا، حققت السياسة الخارجية السعودية نجاحًا باهرًا ومنقطع النظير، وضع المنطقة، والعالم، وبشكل خاص الدول المتحكمة في القرار الدولي أمام حالة سياسية فريدة وخطوات سياسية شجاعة وذكية لقيادة محنكة تحظى باحترام دولي وقبول محلي وإقليمي كبير، بقيادة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، سوف تؤدي إلى إعادة ترتيب المنطقة وإعادة الأمن والاستقرار لها، وتشجيع الدول على التنوع في تعاملاتها مع العالم من خلال التعامل مع عالم متعدد الأقطاب.

أخيرًا، الرياض اتخذت هذا المسار المليء بالعقبات والصعوبات في مهمة شاقة لتضميد الجرح العربي في أكثر من دولة عربية، وهي بتلك الخطوات التي تفرضها

معطيات الواقع، سوف يؤدي إلى إعادة الأمن والاستقرار في المنطقة، ويعمل على تحقيق تطلعات شعوب المنطقة وحماية الأمن القومي الخليجي والعربي.

---

*مدير وحدة الدراسات السياسية لدى مركز البحر الأحمر